الأمم المتحدة S/2019/835

مجلس الأمن

Distr.: General
28 October 2019

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الثالث والستين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/820):

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على مشاغلها التي أثارتها سابقاً في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة والمتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتود الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه التقارير تتبنى منهجاً واحداً يتسم بأحادية الرؤية، والاستناد إلى مصادر معلومات ثبت عدم مصداقيتها خلال ثماني سنوات من عمر الأزمة السورية. وباستعراض دقيق لمضمون فقرات التقرير الثالث والستين فإننا نود إبداء التحفظات التالية:

- إن الأساس الذي يجب أن ينطلق منه معدو هذه التقارير هو الالتزام الكامل باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، والابتعاد بشكل تام عن وضع دولة عضو في الأمم المتحدة على قدم المساواة مع المجموعات الإرهابية المسلحة في الجانبين الإجرائي والقانوني.
- إن تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين والمساعدة في حل أزمة سورية يجب أن يتم بعيداً عن أية اعتبارات تراعي الأجندات السياسية للدول التي صنعت الأزمة السورية وما زالت المسبب الأول لكل معاناة وآلام السوريين، وإن عدم مراعاة هذا الجانب يعني استمرار الأمانة العامة في إعادة إنتاج ذات التقارير في سياق ممارسة تُمثل هدراً للموارد المادية والبشرية حتى فقدت هذه التقارير أية قيمة مضافة أو فائدة متوخاة من وراء إصدارها.
- يكرر التقرير في معرض استعراضه للتطورات الرئيسية ذات المغالطات والمعلومات غير الصحيحة المتعلقة بالتطورات الأخيرة في محافظة إدلب في تجاهل واضح للرسائل المتطابقة التي أودعتها الحكومة السورية لدى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة خلال الفترة الماضية بشأن تلك التطورات، ويتنكر التقرير لأحد أهم بديهيات أسباب الوضع الإنساني في محافظة إدلب وهو المجموعات الإرهابية المسلحة، التي تسيطر على معظم أجزاء المحافظة، والتي يشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من أعدادها.

301019 291019 19-18606 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- تتفق الجمهورية العربية السورية مع إشارة التقرير إلى أن الأوضاع الإنسانية في الركبان ''ما زالت في غاية الصعوبة''، لكنها تعرب عن استهجانها مرة أخرى لتجاهل معدي التقرير سبب تلك الأوضاع ألا وهو الاحتلال الأمريكي للمنطقة وللمخيم.

- يكرر معدو التقرير في الفقرة ٧ ذات الدعاية السياسية للدول المعادية لسورية من خلال القول إن الحكومة انتهكت ''اتفاقات المصالحة'' ومن خلال العودة للحديث عن ''حملات اعتقال''، وتؤكد سورية أن كل ما ورد في هذا الشأن عارٍ عن الصحة، وأن هدفه التضليل وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل تحرير هذه المناطق.

- ورد في الفقرة ١٣ إشارة إلى مسائل اعتقال واحتجاز تعسفي واختفاء قسري للمدنيين، وتؤكد الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، في هذا الصدد أن تلك مجرد افتراءات لا أساس لها من الصحة.

- ذكر التقرير، في الفقرة ١٤، كيف أنَّ المدنيين المقيمين في المناطق الخاضعة لجماعات المعارضة المسلحة والجماعات التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها جماعات إرهابية، يتعرضون لكافة أشكال المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية، إلا أنَّه وبشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وبدلاً من توجيه الشكر للحكومة السورية ودعم الجيش العربي السوري لمحاربتهما الإرهاب في هاتين المحافظتين ومحاولة تحريرهما من سطوة المنظمات الإرهابية وانتهاكاتها الفظيعة لحقوق الإنسان، نجد أن التقرير يتهم – دون أي دليل – في الفقرة ١٥ الحكومة السورية بإلحاق الأضرار بالمرافق التعليمية.

- أشار التقرير في أكثر من موضع إلى تزايد سوء الوضع الإنساني في سورية لكنه يعزو ذلك ''لانعدام الأمن وضخامة حجم الاحتياجات''، فيما تؤكد الحقيقة اليومية التي يعيشها السوريون أن مرد ذلك يعود للتدابير الاقتصادية الأحادية القسرية وبعض إجراءات الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول الغربية على سورية وشعبها، وهو أمر يتجلى بوضوح في مختلف جوانب الحياة العامة وبصورة رئيسية في قطاعي الصحة والطاقة.

- جاء في التقرير في الفقرة ٢٧ أيضاً الإشارة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية، ونود من معدي التقرير أن يتحلوا بالجرأة الإنسانية المطلوبة وأن يوضحوا لنا أسباب بقاء تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية ما دون نسبة الـ ٣٥ في المائة رغم أننا في الثلث الأخير من العام ٢٠١٩، والجواب ربما هو لأنهم يعلمون جيداً أنَّ الدول المانحة تربط المسار الإنساني والإغاثي بالاعتبارات السياسية التي يتعلقون بها لحل الأزمة السورية، فلقد أصبحت اليوم حتى عبارة ''المساعدات المنقذة للحياة'' المهينة للكرامة الإنسانية خارج حساباتهم الإنسانية.

- من الملاحظ أن التقرير الحالي يروج بشكل مقصود لنجاعة المساعدات عبر الحدود، وذلك مع اقتراب مناقشة مجلس الأمن تجديد مفاعيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، على الرغم من أن التقرير قد أكد وصول المساعدات من داخل الجمهورية العربية السورية إلى ملايين المحتاجين في آلاف المواقع في جميع أنحاء البلد. وتجدِّد حكومة الجمهورية العربية السورية رفضها محاولة الترويج وبشكل غير مقبول للمساعدات عبر الحدود في الوقت الذي ثبت فيه عدم جدواها وعدم وصولها إلى مستحقيها من المدنيين، لتصبح بالنتيجة بشكل أو بآخر دعماً مباشراً للإرهابيين،

خاصة أنَّ النسبة العظمى من هذه العمليات تجري حالياً عبر الحدود السورية – التركية وهي موجهة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة. وتجدد الحكومة السورية مطالبتها الأمم المتحدة بعدم تجديد مفاعيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). كما تشدد على ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أيّة كيانات انفصالية أو مع ''مجالس محلية'' غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة، خاصة وأن غالبية هذه الكيانات أو الهيئات أو الجمعيات تتبع لجماعات إرهابية تنشط على أراضي الجمهورية العربية السورية.

- جاء في التقرير أيضاً ذكر وجود ''قيود في الوصول'' كما ورد في الفقرة ٣٢، في الوقت الذي يعترف فيه التقرير في الفقرة ٣١ بمنح الحكومة السورية الموافقة على إيفاد ١١٩ ١ بعثة! وإنَّ هذا التناقض الواضح يحتاج إلى تفسير وتعليل من قبل معدي التقرير، إذ كيف يمكن لـ ١١٩ ١ بعثة أن تقوم بعملها دون موافقة ودعم من حكومة الجمهورية العربية السورية؟ كما أنه على الأمانة أن تتحلى بالجرأة لتقول أسباب عدم الموافقة على بعض البعثات التي لا تهدف سوى إلى خدمة المسلحين الإرهابيين!!

- أمَّا فيما يتعلق بما جاء بخصوص مخيم الهول، فإن الحكومة السورية مستمرة بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة في تقديم التسهيلات اللازمة لمعالجة وضع المخيم وقاطنيه، إضافة لدعم إرسال المساعدات المختلفة للمحتاجين في المخيم والمناطق المجاورة به. ولا بدَّ من التذكير أن هذا المخيم هو نتيجة مشينة من نتائج تدخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية في الشؤون الداخلية السورية ومحاولة منها لتوطين الإرهاب في الجمهورية العربية السورية، وهذا ما تم إفشاله بفضل تضحيات الجيش العربي السوري.

- تود الجمهورية العربية السورية التعبير عن بالغ أسفها لانضمام الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى المحاولات الرامية إلى تجاوز مجلس الأمن الدولي، والخلط بين العمل الإنساني والمنفعة السياسية الضيقة لبعض الدول النافذة، من خلال دعوتها في الفقرة ٤٨ إلى التعاون مع ما تُسمى بـ ''الآلية الدولية المحايدة المستقلة'' غير القانونية وكذلك الدعوة إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتدعو الأمانة العامة للتحلي بالحكمة المطلوبة من خلال التركيز على مساعدة السوريين على حل مشكلتهم بأنفسهم بعيداً عن التدخلات الخارجية التي كانت السبب في تدمير سورية وبما ينسجم مع القواعد والأحكام الأساسية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

- إن حكومة الجمهورية العربية السورية ترفض بشكل قاطع قرار الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل ''لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في شمال غرب سوريا''، إذ أنَّ الجيش العربي السوري المتواجد في شمال غرب سوريا كان وما زال يحارب التنظيمات الإرهابية، بمختلف مسمياتها، وذلك تنفيذاً لواجباته الدستورية في حماية الشعب وضمان أمنه، وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن التي تنص على مكافحة التنظيمات الإرهابية بكافة مسمياتها، ومنها جبهة النصرة التي تسيطر على معظم محافظة إدلب، وإن تركيا التي قامت بدعم المجموعات الإرهابية المسلحة بالسلاح، وأدخلت، بدون إذن من أحد، كافة أنواع المعدات العسكرية إلى المدن والبلدات السورية في ''منطقة خفض التصعيد'' في محافظة إدلب هي المسبب الرئيس لكل الدمار الذي حلّ في هذه المحافظة السورية.

- وتجدد الجمهورية العربية السورية دعوتها مجلس الأمن لوقف هذه التقارير التي تساهم في تبديد موارد الأمم المتحدة وتسخير تلك الموارد لعمل إنساني جاد ومثمر بدلاً من العمل على تشويه صورة سورية التي تقاتل الإرهاب منذ ثماني سنوات نيابة عن العالم كله ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها، وتأمل في ذات الوقت من الأمم المتحدة ومنظماتها كافة التركيز على التداعيات الإنسانية للعدوان التركي على أراضي الجمهورية العربية السورية والعمل الفوري على تأمين قوافل مُحمّلة بمختلف المواد الإغاثية والصحية إلى المتضررين السوريين، وتؤكد أنها تفتح الباب واسعاً أمام كافة الجهود الصادقة لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهؤلاء المواطنين وكل ما يلزم لمساعدتهم على تجاوز هذه اللحظات الصعبة حتى تمكينهم من العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية.

وآمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) بشار **الجعفري**
الممثل الدائم
السفير